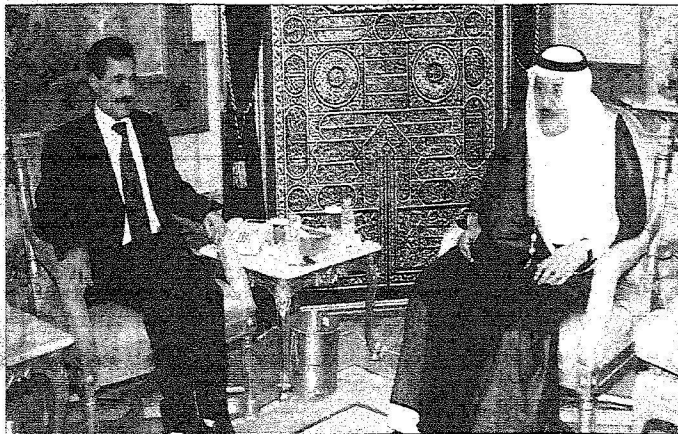
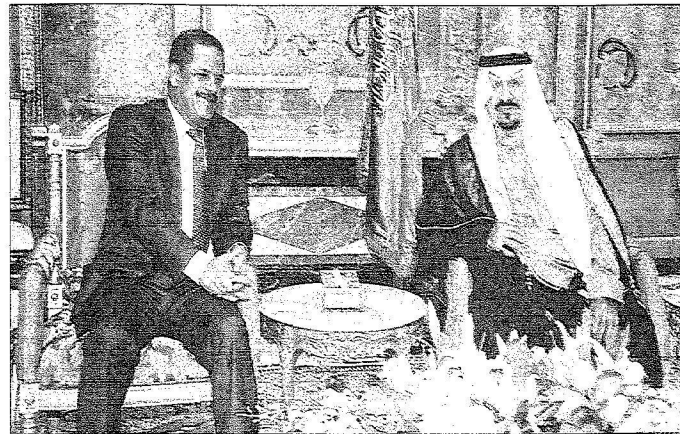


مجلس التنسيق السعودي اليمني في بيانه المشترك:

الأمن هاجس.. التعاون أوثق.. المصير الواحد غاية تدرك



النائب الثاني مجتمعاً ووزير الداخلية اليمني في الرياض أمس. (واس)



ولي العهد ورئيس الوزراء اليمني لدى لقائهما في الرياض أمس. (واس)

واس - الرياض

تحت مظلة الانطلاق من الروابط الأخوية القوية، وعلاقات التعاون المتميزة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، واستمراراً لنهج التواصل بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، والرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وتعزيزاً لأعمال المشتركة للشعبين الشقيقين ولتيسير التعاون القائمة بين البلدين الشقيقين.

وفي إطار التعاون الوثيق، اجتمع مجلس التنسيق السعودي اليمني دورته التاسعة عشرة في مدينة الرياض أمس.

وقرأ الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وقرأ الجانب اليمني الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء، فيما شارك من الجانب السعودي، صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، الدكتور مطلب بن عبدالله النقيسة وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، الدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية، عبدالله بن أحمد يوسف زينل وزير التجارة والصناعة، محمد بن إبراهيم الحديثي المستشار في الديوان الملكي القائم بأعمال اللجنة

الخاصة بمجلس الوزراء، السفير علي بن محمد الحمدان سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الجمهورية اليمنية، والمهندس محمد بن أحمد الموسى مستشار في ديوان سمو ولي العهد مدير عام شؤون مجلس التنسيق.

وشارك من الجانب اليمني عبدالكريم إسماعيل الأزحني نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، الدكتور أبو بكر عبدالله القرني وزير الخارجية، أحمد مساعد حسين وزير شؤون المغتربين، الدكتور رشاد أحمد الرصاص وزير الشؤون القانونية، نعمان طاهر الصهبي وزير المالية، الدكتور يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة، اللواء ركن

مطهر رشاد المصري وزير الداخلية، عبدالرحمن محمد طرموم وزير الدولة مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء، عبدالخافظ ناجي السمي أمين عام مجلس الوزراء، المهندس هشام شرف عبدالله نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي، ومحمد علي محسن الأحول سفير الجمهورية اليمنية لدى المملكة.

وإذ سادت المباحثات روح الأخوة والمودة والثقافة، صدر عن الدورة بيانها المشترك الذي أكد في منطوقه الجانبان في كلمتي صاحب

السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز والدكتور علي محمد مجور على حرص القيادتين في البلدين على تعزيز وتوطيد علاقات التعاون المشترك في المجالات كافة.

وعبراً عن ارتياحهما لما تحقق من خطوات وإجراءات، وما أنجز من تعاون وتنسيق ففائي بين البلدين، وحرص قيادتي البلدين على تعزيز وتوطيد التعاون المشترك. وقد استعرضت وتوقفت خلال الاجتماعات جوانب التعاون بين البلدين، وذلك على النحو التالي:

الجانب السياسي

في ضوء توجيهات القيادة الحكيمة للبلدين الشقيقين بحث الجانبان السعودي اليمني أوجه العلاقات الثنائية وأبرز القضايا السياسية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك للجانبين.

وأعرب الجانبان عن ارتياحهما التام لما تم تحقيقه بخطوات

إيجابية في سبيل دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال التعاون المتفر والمستمّر في شتى المجالات بين البلدين الشقيقين.

وأكد عزيمتها على التعاون والتنسيق في جميع المجالات التي تحفظ للبلدين

المملكة

اتفاقيات

رفض الاسا

الشقيقتين أمنهما واستقرارهما، والعمل على تحقيق الغايات والأهداف الكريمة لمستقبل مفعم بالخير العقيم على أسس من الإيمان بالبعيدة السمحة والانتماء العربي الأصيل ومبادئ حسن الجوار.

وفوه الجانبان بنتائج الاجتماع رفيع المستوى حول اليمن الذي انعمد في لندن في السابع والعشرين من يناير الماضي، الذي أكد على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله، والالتزام بعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وقد تناول الجانبان في مباحثتهما القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، إذ ركّزاً على أهمية استمرار التنسيق والتشاور إزاء آخر التطورات والمستجدات في كل المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك انسجاماً مع ما جرى التوقيع عليه من مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية خلال فعاليات الدورات السابقة لمجلس التنسيق السعودي اليمني.

وفيما يتعلق بمستجدات الساحة الفلسطينية، عبر الجانبان عن قلقهما البالغ واستيائهما باستمرار فرض الحصار الإسرائيلي الجائر على الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة. ولاحظ الجانبان التقدير الحاصل في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والناجمة أساساً من

استمرار تعنت الحكومة الإسرائيلية، وعدم وفائها بالتزاماتها تجاه أسس ومبادئ العملية السلمية، وما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية. وأعرب الجانبان عن الأمل في أن يضطلع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بدورهما لجهة تحريك عملية السلام وفق أطرها ومرجعاتها المعتمدة، خاصة مبادرة السلام العربية، وحث حكومة إسرائيل على إزالة العقبات التي تحول دون ذلك، مثل الإجراءات الأحادية الجانب واستمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلي.

كما أوضح الجانبان دعمهما للجهود المصرية للمصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، أملين أن تسفر هذه الجهود عن تحقيق وحدة وتضامن الشعب الفلسطيني.

وعما يكتنف الساحة العراقية، أولى الجانبان ضرورة قصوى لمبدأ احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. ومع ترحيبهما بالتحسن النسبي في الوضع

الأمني داخل العراق، إلا أنهما أشابا بحكومة العراق أن تبدل مزيداً من الجهد ليساعد على تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، أشاد الجانبان بجهود جامعة الدول العربية، وحثاها على الاستمرار فيها، مجددين تأكيدهما على مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تتبذ الإرهاب في أشكاله وصوره كافة، وبغض النظر عن دوافعه ومسبباته.

وحول أزمة الملف النووي الإيراني، جدد الجانبان تأكيدهما والتزامهما بالمبادئ التي أعلنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحكام القانون الدولي المعروفة والمتضمنة في احترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية، مطلين حرصهما على أهمية التوصل إلى حل سلمي، وحث إيران على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي، مشيرين إلى أهمية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا المنحى، ذهب الجانبان إلى التأكيد على حق دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأبدوا الجهود الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بنا في ذلك الأسلحة النووية.

وبتمتخص الشأن الصومالي، حث الجانبان

اطراف النزاع في الساحة الصومالية على تحقيق المصالحة والوفاق فيما بينهما، وتغليب المصلحة الوطنية ووحدة الصومال أرضاً وشعباً على كل اعتبار آخر، والعمل الجاد من أجل وضع حد لقضية الصومال التي طال أمدها.

وأعرب الجانبان عن قلقهما بشأن أعمال القرصنة التي حصلت أخيراً قرابة الشواطئ المطلة على خليج عدن والبحر العربي، وما تنذر به هذه الممارسات من نتائج وخيمة على حرية الملاحة الدولية، وهذا، أجمعا على ضرورة أن تعالج هذه الظاهرة الخطيرة بجهد دولي منظم، وبإشراف الأمم المتحدة، ورفض أسلوب التفاوض والمساومة مع القرصنة المتوطنين في هذه الأعمال.

وفيما يتعلق بفعاليات وزارتي الخارجية في البلدين، رحب الجانبان بما وصلت إليه مجالات التعاون بين الوزارتين وفقاً لما ورد في مذكرة التفاهم للتعاون والتنسيق الموقعة بين وزارتي الخارجية في البلدين في مدينة جدة

بتاريخ ٤/٤/١٤٣٣هـ الموافق ٢٠٠٢/٦/٢٠م وزيارتها للتفقيذ الموقع في صنعاء بتاريخ ١٦/٥/١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٢٠م، وفي هذا الشأن، رحب الجانب اليمني برغبة المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية السعودية في تفعيل التعاون مع نظيره اليمني في مجالات البحوث والدراسات وحلقات النقاش وتبادل الخبرات ومجاللات التدريب.

المجال الأمني

أشاد الجانبان بالتعاون القائم بين البلدين في المجال الأمني في إطار اتفاقية التعاون الأمني بينهما الموقعة في مدينة جدة بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٤١٧هـ الموافق ٢٧ يولييه ١٩٩٦م، وأقر الجانبان استمرار الفعاليات في عقد لجان سلطات الحدود من الدرجة الثالثة واجتماعات اللجان الإشرافية وفريق العمل الميداني المشترك لحصر المخدرات والحقوق، وتوحيها بالجهود المبذولة باستمرار تفعيل الاتفاقيتين التائفتين في مجال مكافحة المخدرات، ومجال تنظيم سلطات الحدود، والتعاون المستمر في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات المختصة الذي أسهم في ضبط كميات كبيرة من المخدرات والأشخاص المتطوئين

وقضايا تزييف العملة.

وقص الجانب اليمني مساهمة المملكة في دعم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الجمهورية اليمنية بسيارات وبعض المعدات وعقد دورات تدريبية لمنسوبيهم، وإلحاق الطلبة اليمنيين بكلية الملك فهد الأمنية، والتنسيق بين الجانبين للحد من ظاهرة المتسولين اليمنيين والجنسيات الأخرى إلى المملكة عبر الحدود اليمنية كما جرى الاتفاق على أن تعمل جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعة صنعاء، على دراسة ظاهرة تهريب الأطفال، وأن يجري التعامل معها وفق اتفاقية التعاون الأمني بين البلدين.

المجال الصحي

وقع على مذكرة تعاون في المجال الصحي بين البلدين، إذ وقعها عن الجانب السعودي الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة وزير الصحة، وعن الجانب اليمني نعمان طاهر الصبيبي

أقر الجانبان تشكيل فريق عمل من الجهات المختصة في هذا المجال لمناقشة التعاون المشترك، وتوسيع التعاون بين البلدين في مجال المياه من خلال تبادل المعلومات والتجارب الناجحة في الإدارة المتكاملة للمياه كصيانة الأنظمة وإدارة المياه السطحية والحد من تلوث المياه الجوفية. مجال دعم نزع الألغام:

أتى الجانب اليمني للدعم الذي قدمته المملكة خلال ثلاث سنوات، وعلى مراحل لصالح برنامج المجلس اليمني لنزع الألغام إلى مبلغ (١٥,٦٤٠,٠٠٠) خمسة ملايين وستمئة وخمسة وعشرين ألف ريال سعودي.

وإثر ذلك، تشرف رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور رئيس الجانب اليمني في مجلس التنسيق السعودي اليمني بمقابلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وعبر مجور عن شكره وتقديره على ما لقيه وأعضاء الجانب اليمني في مجلس التنسيق السعودي اليمني من حفاوة استقبال وكرد ضيافة واحترام وعناية، وعلى ما بذلته قيادة وحكومة المملكة من جهود تضاف لها الإنعاش في إنجاح أعمال هذه الدورة التاسعة عشرة لمجلس التنسيق السعودي اليمني.

وأبدى دولته تطلعها لاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وأعضاء الجانب السعودي في مجلس التنسيق السعودي اليمني في الدورة العشرين التي ستعقد في الجمهورية اليمنية العام المقبل.

والثروات المعدنية الثمينة والهيئة السعودية للصحة الجيولوجية، في إطار متابعة تنفيذ برنامج التعاون العلمي والفني في مجال علوم الأرض الموقع بين الهيئتين في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧م.

وأوضح الجانب اليمني عن امتلاكه ١٤ قدمته المملكة من منحة قدرها (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثون ألف طن من مادة غاز البترول المسال (LPG) أواخر شهر ذي الحجة ١٤٢٨ هـ حيث وصلت تباعاً على دفعات خلال عام ١٤٢٩ هـ.

المجال الزراعي والسكني والتنوع الإحيائي: رحب الجانبان بتفعيل ما ورد في اتفاقية التعاون في مجال الثورة السكنية وذلك من خلال اجتماعات المختصين في هذا المجال من الجانبين.

الثقافة والإعلام

اتفق الجانبان على تجديد البرنامج التنفيذي الإعلامي للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٢م وأن يتم التنسيق بين الجهات المختصة في البلدين لاستكمال الإجراءات بهذا الخصوص. وعبر الجانب اليمني عن تقديره للدعم المقدم في مجال تدريب الكوادر الإعلامية اليمنية في المملكة.

المياه والكهرباء

وزير المالية وأبدي الجانب اليمني امتنانه على تبرع صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بإنشاء مستشفى جامعي ومركز لسلاورام في جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا

في مدينة المكلا، وذلك أثناء زيارته للمكلا في ٢٠٠٦/٦/١م، كما أبدى الجانب اليمني الرغبة في أن تعمل المملكة على تنظيم دورات تدريبية لمجموعة من الأطباء والفنيين الإداريين اليمنيين في مدينة الملك فهد الطبية في الرياض لتشغيل هذا المستشفى الجامعي، وقد رحب الجانب السعودي بذلك على أن يتم التنسيق لاحقاً بين وزارتي الصحة في البلدين لبدء الفرض. وأرجى الجانب اليمني الشكر والتقدير لاستمرار زيارة الفرق الطبية السعودية المتخصصة للجمهورية اليمنية لمعالجة ومتابعة الحالات الطبية المستعصية، فضلاً عن ما تقدمه المملكة من منح علاجية للمرضى اليمنيين في مستشفياتها.

الشباب والرياضة

عبر الجانبان عن ارتياحهما بالتوقيع على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال الشباب والرياضة للأعوام ٢٠٠٨ / ٢٠١٠م.

الغاز والثروات المعدنية

أبدى الجانبان فحواهما بنتائج اللقاء الأول الذي عقد في صنعاء خلال الفترة من ٩.٧ إبريل ٢٠٠٨م بين الهيئة العامة للصحة الجيولوجية